

بيان إعلامي

نائب رئيس هيئة الرقابة المالية يواصل اجتماعاته بأطراف السوق ويجتمع بممثلي شركات السمسرة في الأوراق المالية لبحث أوضاع التداول في البورصة المصرية

د. عزام: الاتفاق على وضع ضوابط جديدة لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعرضها على أقرب مجلس إدارة للهيئة •

اجتمع الدكتور إسلام عزام -نائب رئيس هيئة الرقابة المالية مع ممثلي بعض شركات السمسرة في الأوراق المالية وعدد من أمناء الحفظ العاملة في سوق المال المصري لبحث أوضاع التداول في سوق الأوراق المالية وآليات التعامل بالأنشطة المتخصصة، والاستماع لمقترحاتهم لتعظيم كفاءة سوق المال وشفافية الأنشطة التي تمارس فيه بحضور رئيس وأعضاء شعبة الأوراق المالية، ورئيس وأعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية ورئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية لسوق المال وبمشاركة إدارات الهيئة المختصة، وذلك في ضوء اللقاءات الدورية التي تجريها الهيئة للتواصل مع قطاعات الأنشطة المالية غير المصرفية المتعددة.

وكشف د. عزام عن أن النقاش قد تطرق إلى الحاجة لوضع ضوابط جديدة لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش في ضوء مليار جنيه، حيث تم اقتراح وضع حد أقصى 5 التطورات الأخيرة ووصول حجم عمليات الشراء بالهامش في السوق لحوالي للمعاملات التي تتم بالشراء بالهامش على كل ورقة مالية كنسبة من السوق الحرة التداول، ووضع حد أقصى لعمليات الشراء بالهامش على مستوى السوق ككل، على أن يتم الإعلان عن حجم عمليات الشراء بالهامش على كل ورقة مالية وعلى السوق ككل على شاشة البورصة بشكل دوري.

وكذلك وضع حد أقصى على حجم الشراء بالهامش المسموح به لكل عميل ومجموعاته المرتبطة، بجانب وضع حد أقصى على تعاملات المساهمين الرئيسيين في الشراء بالهامش على أسهم شركاتهم.

وفي نفس الوقت أكد د. عزام على ضرورة التزام شركة السمسرة في الأوراق المالية بحدود تمويل عمليات الشراء بالهامش كنسبة من صافي رأس مالها السائل.

وشدد د. عزام على ان الهيئة ستسرع في دعوة البورصة المصرية، وشركة المقاصة والإيداع المركزي لاجتماع خلال هذا الأسبوع مع اللجنة الاستشارية لسوق راس المال بالهيئة لمناقشة تلك المقترحات وبلورة مقترح نهائي ووضع القواعد التنفيذية والفنية له تمهيداً للعرض على أول مجلس إدارة لهيئة الرقابة المالية في الشهر الجاري.

لزيادة -Short Selling- ونوه د. عزام بأن المناقشات قد دارت حول سبل تنشيط آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع السيولة بالبورصة المصرية، ومنها تفعيل وجود شاشة توضح حجم الأسهم المتاحة اقتراضها لتكون أمام كافة شركات السمسرة المرخص لهم بمزاولة تلك الآلية، على أن تقوم الهيئة بالنظر في الإجراءات والضوابط التنظيمية لتعديل ما تراه مناسباً لتفعيله، كما استمع للأسباب التي تعيق السماسرة من التعامل بالآلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع- على الرغم من حصول عدد مناسب منهم لرخصة مزاولة النشاط- وفي مقدمة تلك الأسباب عدم توافر نظم تكنولوجية يمكن استخدامها لتفعيل الآلية. لتتمكن شركات السمسرة من الاختيار من بينها ، وتقدم من أكثر من شركة تكنولوجياً

شركات من القطاع الخاص للقيود في البورصة 3 وقال د. عزام أن الهيئة كانت قد انتهت مؤخراً من إصدار موافقاتها على تسجيل ومن المتوقع ان يبدأ التداول ، IDH المصرية وهي تعليم لخدمات الإدارة، و ماكرو للمستحضرات الطبية، والتشخيص المتكاملة مليار جنية ، ونأمل ان يكون لذلك أثر إيجابي على سوق 17 عليهم خلال هذا الشهر الجاري وبقيمة راس مال سوقي في حدود المال، كما أكد على الاتجاه نحو استصدار قرار من مجلس إدارة الهيئة بتخصيص نسبة من سندات الشركات التي سيتم اصداها للتداول بالسوق الثانوي، وأعلن أن الهيئة ستقدم بمقترح كامل لعملية التداول على المشتقات في بورصة العقود الآجلة، وسيتم تنظيم عدة دورات تدريبية من خلال أذرع الهيئة التدريبية.

كما تفهم د. عزام لمطالب شركات السمسرة واقتراحهم الإفصاح عن نسب السيولة المتوفرة لدى صناديق الاستثمار، والتأكد من أن سياساتها الاستثمارية المتبعة تتفق مع ما تم إعلانه من نشرات طرحها

311.6 المستجد فقد سجلت قيم التداول في الأسهم 19 الجدير بالذكر أنه على الرغم من الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كوفيد . 37% بمعدل ارتفاع بلغ 2019 مليار جنيه في عام 226.8 مقابل 2020 مليار جنية خلال عام مليار جنيه عن 11.3 مليار جنيه، مقابل 28.8 حوالي 2021 وقد سجلت قيم التداول على الأسهم المقيدة خلال أول شهور عام 150% وبمعدل تغير يزيد على 2020 شهر يناير من عام